سادساً: موقف القوى الوطنية من المعاهدات العراقية – البريطانية

كانت القوى الوطنية تقف بالمرصاد للمفاوضات الجارية بين الحكومة العراقية وحكومة بريطانيا بشأن تحديد العلاقات بين الحكومتين على أساس التحالف. واستطاعت القوى الوطنية أن تحشد الشعب العراقي في حالة حصول أي تجاوز أو إغفال لحقوقه المشروعة في التحرر والاستقلال وممارسة الصلاحيات الممنوحة لهم لاسيما بعد تأسيس الحكم الوطني واختيار فيصل بن الحسين ملكاً في العراق عام ١٩٢١[١].

وعندما بدأت المفاوضات العراقية البريطانية لعقد معاهدة تحدد طبيعة العلاقة بين بريطانيا والعراق، وبعد اطلاع القوى الوطنية على مضمون المباحثات بعد نشرها في الصحف استطاع الشعب أن يدرك من خلال المفاوضات إن الانتداب سوف يصاغ في قالب معاهدة لذلك نجده قد اتخذ جميع الوسائل الممكنة لاستنكار هذا المشروع. وهكذا لقيت معاهدة عام ١٩٢٢ معارضة شديدة من جميع طبقات المجتمع العراقي الذي كان يسعى دائماً إلى الغاء الانتداب وتحقيق الاستقلال لبلاده. فلذلك اصر على رفض الانتداب البريطاني وعلى عقد اية معاهدة لا تنص الغاء الانتداب.

وعندما بدأت الحكومة العراقية تعمل للقيام بانتخابات المجلس التأسيسي وقفت القوى الوطنية بفئاتها الدينية والسياسية موقف المعارضة لان الانتخابات في ظل الانتداب إنما هي تكريس للانتداب. وقد أشار الشيخ مهدي الخالصي، الذي كان يتزعم المعارضة من قبل القيادة الدينية، بان المعارضة قد طلبت من الملك فيصل والوزارة تصريحاً بان العراق مستقل استقلالاً تاماً لا يشوبه أي تدخل اجنبي كشرط للشروع في الانتخابات. ولكن لم يصدر مثل هذا الشيء وعلى اثر ذلك نشطت المعارضة لمقاومة الانتخابات وإقامة المجلس التأسيسي على أساس معاهدة عام ١٩٢٢.

---

(١) للتفاصيل يراجع: عبد المجيد كامل، دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد.

وفي ٤ آب عام ١٩٢٢ تلقى الملك فيصل برقية من زعماء الفرات الأوسط ورؤساء القبائل طلبوا فيها برفض الانتداب واعتراف حكومة بريطانيا بإلغائه وإسقاط أي وزارة تصدق على معاهدة غير مرضية لأماني الشعب وإزالة أي سلطة أجنبية على الحكومة العراقية واطلاق حرية الصحافة.

ولم يكتف زعماء الفرات الأوسط وزعماء القبائل بذلك بل وجهوا برقية إلى المعتمد السامي البريطاني بينوا فيها رغبات الشعب التي لا يمكن التنازل عنها وأهمها رفض الانتداب رفضاً تاماً وترك إدارة العراق إلى الشعب العراقي.

أما موقف الأحزاب السياسية الوطنية فقد تشكل في آب عام ١٩٢٢ في بغداد حزبان يجمعان المشتغلين بالحركة الوطنية وهما (الحزب الوطني العراقي) و(حزب النهضة العراقي) وقد اكد الحزبان في برامجهما التي أعلنت على الشعب العراقي وقوفهما ضد الانتداب أو أي شكل يدل عليه. وادى الحزبان دوراً كبيراً في توضيح اتجاهات المعارضة وتقويتها وكان ظهورهما دليلاً كبيراً على نضج الحركة الوطنية آنذاك. وفي ١١ آب ١٩٢٢ تجمعت أعداد كبيرة من المواطنين في النجف للتظاهر إلا انهم بعد ذلك قاموا بعقد مؤتمر في بيت السيد أبو حسن الأصفهاني حفاظاً للنظام وبهذا المؤتمر تأكدت المطالب السابقة (رفض الانتداب) وكتبت بذلك مذكرة إلى الملك فيصل الأول.

أما في الموصل فقد اقفل المواطنون محلاتهم وتركوا الاحتفال بالعيد إظهاراً للحزن واحتجاجاً على المعاهدة.

كما قررت المعارضة السياسية المتمثلة في الحزب الوطني العراقي وحزب النهضة العراقية توحيد جهودهما من اجل التصدي للمعاهدة وعاقديها. وعند حلول ذكرى تتويج الملك فيصل في ٢٣ آب ١٩٢٢ كتبا عريضة مشتركة موجهة إلى الملك، وقام أعضاء الحزبين ومؤيديهم بمظاهرة صاخبة في فناء البلاط الملكي القى خلالها ممثلان عن الحزبين وهما (مهدي البصير) و (حسن كبة) بعض الكلمات الوطنية ورفعا إلى الملك فيصل الأول العريضة التي طالبت بما يأتي:

١- عدم التدخل البريطاني في الأمور الإدارية.

٢- تأليف وزارة من الأكفاء المخلصين لكي يعم الأمن والسكينة والراحة في البلاد واطمئنان الأمة للإصلاح.

٣- لا تعقد اية معاهدة ولا تجري مفاوضة فيها قبل تشكيل المجلس التأسيسي الذي ينتخب أعضاؤه بحرية كاملة.

وبسبب هذا الموقف الوطني ضد حكومة بريطانيا، الممثلة بالمعتمد السامي البريطاني السير هنري دوبس، فقد استغل الأخير مرض الملك فيصل الأول واصدر أمراً بإقفال مقري الحزبين الوطنيين وصادر الجريدتين الناطقتين باسميهما (المفيد) و (الرافدان) والقى القبض على محرريهما، وامر باعتقال سبعة من الزعماء ارسل أربعة منهم إلى سجن البصرة العسكري.

أما الثلاثة الآخرون فقد اختفوا، ولكن عبد الرحمن البزاز في كتابه محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال يذكر إن الزعماء السبعة تم نفيهم إلى جزيرة هنجام في الخليج.

لم يكتف المندوب السامي بذلك بل أشار على السيد محمد الصدر والشيخ مهدي الخالصي بترك العراق إلى ايران ومنع الاجتماعات العامة أياً كان نوعها ووجه طائرات القوة الجوية البريطانية لتهديد القبائل بالنجف وتشتيت تجمعاتها، واستطاع بهذه السياسة الصارمة والعنيفة أن يقضي على المعارضة الشديدة للمعاهدة العراقية- البريطانية لعام ١٩٢٢ وأوجد بذلك نوعاً من الهدوء والاستقرار. وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ تم توقيع رئيس وزراء العراق مع السير برسي كوكس على ملحق معاهدة عام ١٩٢٢.

إن التوقيع على معاهدة عام ١٩٢٢ وعلى ملحقها لم يقضي على الحركة الوطنية المعارضة واخذ كل من علماء الدين ورجال الأحزاب يدعون إلى مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي الذي سيصدق على المعاهدة وملحقها. وبدت السياسة البريطانية

تواجه بعض المصاعب سيما وان تركيا كانت متصلبة في مسالة الموصل. فوجهت أنظار العراقيين جميعاً إلى الخطر الخارجي التركي على وحدة العراق في ولاية الموصل. فحصل تغيير في اتجاه الراي العام العراقي، وفي نفس الوقت كانت الحكومة البريطانية قد عملت على التخفيف من هياج الرأي العام في العراق بالحاق بروتوكول بالمعاهدة ينص على تخفيض مدتها من عشرين سنة إلى اربع سنوات مما يظهر ذلك للشعب قرب الوصول للاستقلال. وبالفعل قام عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء الجديد بالتوقيع على البروتوكول الملحق بالمعاهدة أيضاً.

ولكن بعد أن تم اختيار أعضاء المجلس التأسيسي عمل على تشكيل لجنة برئاسة (ياسين الهاشمي)[١] لتقوم بالتدقيق في المعاهدة، ولما فرغت اللجنة قامت بتقديم تقرير إلى المجلس التأسيسي في شهر نيسان ١٩٢٤ عن المعاهدة وقد وجهت في هذا التقرير انتقادات شديدة للمعاهدة.

ونتيجة لهذا التقرير هاج الشعب العراقي من جديد ضد المعاهدة، وفي ١٥ نيسان ١٩٢٤ اجتمع عدد من المحامون العراقيون فبحثوا المعاهدة وملاحقها بحثاً مستفيضاً وبيان ما فيها من الأضرار، حتى استقر قرار الأكثرية في المجلس على رفضها مهما كانت النتائج.

وعندما كان المجلس التأسيسي عاقداً جلسته في ٢٩ أيار ١٩٢٤ تجمهر مئات من المعارضة حول بناية المجلس ثم ما لبثت العاصمة أن أقفلت حوانيتها ومخازنها وسارت مظاهرة إلى بناية المجلس، وعندما حاولت السلطة تفريق المتظاهرين بالقوة تم تبادل رمي الحجارة والحصى بين قوات الحكومة والمتظاهرين، ثم استخدمت القوة عن طريق اطلاق النار على المتظاهرين وعند ذلك تشتت المجتمعون بعد معركة مؤلمة [٢]. وإزاء تهديد حكومة بريطانيا للمجلس التأسيسي على تصديق المعاهدة، اضطر المجلس إلى قبول المعاهدة قبل منتصف ليلة ١٠ تموز ١٩٢٢ عن طريق اتباع أساليب التهديد والقمع تارة وعن طريق إعطاء

(١) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦.
(٢) عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج٢، صيدا، ١٩٣٥ن ص٧٨-٧٩.

الوعود الكاذبة من حكومة بريطانيا تارة أخرى. وعلى الرغم من التوقيع على المعاهدة بقى الشعب العراقي ممثلاً بالقادة الوطنيين وعلماء الدين معارضته للمعاهدة.

وبعد صدور قرار عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ بشأن قضية الموصل والذي جاء به أن تكون المنطقة المتنازع عليها جميعاً ضمن المملكة العراقية بشرط أن يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة خمسة وعشرين عاماً وان يكون ذلك بمعاهدة بين بريطانيا والعراق وتتقدم بها لمجلس العصبة تضمن بها الانتداب في هذه المدة.

ونتيجة لذلك قامت الحكومة البريطانية بإعداد مسودة معاهدة جديدة لتمديد أمد معاهدة عام ١٩٢٢ إلى (٢٥) سنة وبدأت المحادثات التمهيدية لعقد المعاهدة بين الحكومتين العراقية والبريطانية. وكانت بنود المعاهدة الجديدة لعام ١٩٢٧ مرفوضة من الحكومة العراقية والشعب لأنها تكريس للانتداب من جديد ولمدة طويلة تمتد إلى (٢٥) سنة.

بعد أن تم توقيع معاهدة عام ١٩٢٧ في لندن من قبل رئيس الوزراء جعفر العسكري نشرت في بغداد عند ذلك ثارت ضجة عظيمة عليها ونتيجة لذلك استقالت وزارة العسكري وتولى عبد المحسن السعدون الوزارة الجديدة. الذي قام بحل مجلس النواب وجرى انتخابات جديدة للاستفتاء على المعاهدة. ولما عرضت المعاهدة على المجلس النيابي قامت معارضة شديدة سيما جماعة ياسين الهاشمي بل إن (حزب التقدم) الذي كان يرأسه عبد المحسن السعدون كان مناوئاً لعقد هذه المعاهدة لأنها لم تأتي بشيء جديد يؤثر في حسين الحالة السياسية وكان يرى عدم عرضها على المجلس النيابي ونتيجة لذلك قامت الحكومة البريطانية بسحبها بسبب المعارضة الشديدة لها سواء من المجلس النيابي أو من مجلس الوزراء.

وبذلك استطاعت القوى الوطنية والنيابية إفشال سياسة هنري دوبس المعتمد السامي البريطاني في بغداد، فكان ذلك نصراً للسياسة العراقية.

أما موقف الشعب العراقي ممثلاً بالقوى الوطنية، من معاهدة عام ١٩٣٠ فعلى الرغم من التصديق على المعاهدة المذكورة في المجلس النيابي من قبل أكثرية ساحقة فان الرأي العام العراقي قد تلقاها بعدم ارتياح لان الوطنيين عدوها صكاً انتدابيا مغلفاً لتغلغل النفوذ البريطاني في داخل فقرات المعاهدة وموادها، وما الاتفاقية إلا وسيلة لتنفيذ مأرب الحكومة البريطانية في العراق وعلى حساب حكومته.

ولهذا نجد إن معاهدة عام ١٩٣٠ قد واجهت النقد اللاذع من الكثير من الشخصيات العراقية وأولهم ياسين الهاشمي حين قال " إنها لم تضف شيئاً إلى ما اكتسبه العراق، بل زادت في أغلاله وعزلته عن الأقطار العربية وباعدت بينه وبين جارتيه (ايران وتركيا) وصاغت لنا مواد الاستقلال من مواد الاحتلال "[١].

أما ناجي السويدي [٢] فقد وصف مادتها الثالثة بانها أقامت لبريطانيا حق التدخل المباشر لحل الخلاف بين العراق وأية دولة أخرى، كما انتقد رشيد عالي الكيلاني [٣] المعاهدة فقال " اقل ما يقال عن المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة (معاهدة عام ١٩٣٠) إنها استبدلت الانتداب البريطاني بالاحتلال الدائم وأباحت لبريطانيا أن تستخدم العراق لمصلحتها دون مصلحته، وأضافت إلى القيود والأثقال الحالية قيوداً وأثقالاً أشد وطأة فأرى رفضها مع الاتفاقيات الملحقة بها". كما انتقدها كل من مزاحم الباچه جي وحكمت سليمان وعبد العزيز القصاب وكامل الچادرچي وعبد المهدي ومحمد رضا الشبيبي ويوسف غنيمة وخير الدين العمري وسعيد الحاج نابت. ونتيجة لذلك قام رئيس الوزراء نوري السعيد بالرد على أراء الزعماء العراقيين المعارضين للمعاهدة مبيناً إنها ستؤهل العراق للدخول عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢.

---

(١) عبد الرحمن البزاز، محاضرات في تاريخ العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، ص٣٥.
(٢) للتفاصيل يراجع: سعيد سخير، ناجي السويدي ودوره ي السياسة لعراقية (١٩٢١-١٩٤٢)، رسالة ماجستير، كلي التربية، جامعة بغداد.
(٣) للتفاصيل يراجع: قيس جواد، رشيد عالي الكيلاني ودوره في العراق حتى عام ١٩٤١، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد.

ولكن الزعماء السياسيين المعارضون للمعاهدة ابرقوا إلى السكرتير العام لعصبة الأمم بان معاهدة ١٩٣٠ لا تضمن للعراق استقلاله التام، بل إنها تفسح المجال لبريطانيا لاستغلال بلادنا حسب ما تقتضيه أغراضها الاستعمارية. ووقع على البرقية كل من ياسين الهاشمي ومحمد جعفر أبو التمن[١] وناجي السويدي. ولم يكتف زعماء المعاضة بهذا بل قام معتمد (الحزب الوطني العراقي) محمد جعفر أبو التمن بإرسال كتاب إلى ممثلي ايران وتركيا وأمريكا وفرنسا وإيطاليا في بغداد والى وزارة الخارجية البريطانية في لندن وسكرتارية عصبة الأمم في جنيف في الأول من تشرين الثاني ١٩٣٠ وفي هذا الكتاب عبر عن معارضة الشعب العراقي للمعاهدة وان كل معاهدة أو اتفاقية أو امتياز أو عقد دولي عقدته حكومة نوري السعيد هي ملغاة وباطلة.

استمرت المعارضة العراقية لمعاهدة عام ١٩٣٠، وتقرر مقاطعة الانتخابات في جميع أنحاء العراق، وكان القصد من ذلك هو الطعن في شرعية المجلس النيابي ومقرراته، ولكن الحكومة العراقية أخذت تعمل المستحيل لاستمرار الانتخابات عن طريق التشديد على الصحف وسجن محرريها الذين يؤيدون مقاطعة الانتخابات. وبالفعل استطاعت الحكومة أن تقوم بانتخاب مجلس نيابي مطواع للحكومة. كما عملت الحكومة كل ما في وسعها للتخفيف من شدة المعارضة عن طريق منع الاجتماعات السياسية. وفعلا نجحت وزارة نوري السعيد في اختيار أعضاء المجلس النيابي مؤيدون للحكومة وافقوا على قبول معاهدة عام ١٩٣٠. وهكذا فازت الحكومة بالتصديق على المعاهدة من قبل مجلس النواب بعد أن قامت بالتخفيف من حدة المعارضة عن طريق منع الاجتماعات السياسية وإقفال الصحف المعارضة وسجن أصحابها.

(١) للتفاصيل عن محمد جعفر أبو التمن يراجع: عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، بغداد، ١٩٧٨.